مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه /مثال سورية/
اسم الكاتب: د. علي حسين الحسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4550
تاريخ الاسترداد: 2025/05/17 18:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

اقتصاد الظل، أسبابه، آثاره السلبية وأساليب الحد من حجمه
/ مثال سورية /

الدكتور علي حسين الحسن*

(تاريخ الإيداع 26 / 5 / 2014. قُبِل للنشر في 9 / 7 / 2014)

□ ملخّص □

إن ظاهرة اقتصاد الظل تمثل انحرافا"عن الاقتصاد الوطني في معظم الدول حيث يشكل اقتصاد الظل معدلات عالية من الناتج القومي لهذه الدول ، وهو يشمل الأنشطة الاقتصادية كافةالتي يمارسها الأفراد والشركات ولم تسجل بشكل رسمي ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الإداري والقانوني، مما يؤدي إلى تضليل في الإحصائيات والمعلومات ومما يجعلها غير دقيقة ولا توضح الإمكانيات الحقيقية للدولة والتي بدورها تؤدي إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية والناتج القومي .

هذا البحث يهدف إلى دراسة أسباب هذه الظاهرة وطرق تحييدها ومعالجتها في سورية.

الكلمات المفتاحية : اقتصاد الظل، سوريا، الضرائب و الجمارك، طريقة غوتمان

* دكتور – وزارة الاقتصاد – دمشق – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (4) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (4) 2014

Shadow economy, its causes, its negative effectsandways to reduceits size /ExampleSyria/

Dr. Ali Al-hasan*

(Received 26 / 5 / 2014. Accepted 9 / 7 / 2014)

□ ABSTRACT □

The phenomenon of the shadow economy represents a threat to the national economy in most countries because it is high rates of gross national product., Which includes all economic activities practiced by individuals or companies have been not recorded officially and not intervened in the national income accounts also it not subject to the administrative and legal systems , it will leads to mislead in statistics and information and making it inaccurate and shows not true potential of the state, which in turn lead to the misallocation of economic resources and the gross national product.
This research aims to study the causes of this phenomenon and ways of tackling them in Syria.

Keywords: shadow economy, Syria, Guttmann method, Taxes, Customs.

*Doctor, Ministry of economic, Syria.

مقدمة:

اقتصاد الظل ظاهرة عامه متواجدة في المجتمعات كافةوفي كافة مراحلها التاريخية وتشترك في هذه الظاهرة كافة المجتمعات المتقدمة منها والنامية. إن اقتصاد الظل كان موجودا" قبل عام 1970 لكن لم يعط الأهمية البحثية المناسبة " وقد اهتمت به منظمة العمل الدولية منذ عام 1970عندما بعثت فريقا لدراسة الوضع الاقتصادي في افريقيا وبخاصة نيجيريا، حيث وجدوا فئات كبيرة من المجتمع لا تعمل في القطاع العام ولا الخاص وإنما في أعمال ذاتية، وقد تصل في بعض المناطق الى 90%، وكلهم يفتقدون الضمان الاجتماعي كالتأمينات وليسوا مقيدين في السجلات الرسمية في مهن معينة، ومن هنا بدأت المنظمة بدراسة الظاهرة طوال عشرين عاما قبل أن يتبنى مؤتمر العمل الدولي عام 1999 هذا الأمر وكوّن فريق عمل متخصصا انطلق من تلك الدراسات لوضع الفكرة العامة حول كيفية تحويل هذا الاقتصاد غير المنظم الى اقتصاد منظم، لأن العاملين ضمن هذا الاقتصاد غير المنظم لا يملكون سجلات عمل ولا تأمينا صحيا.

يعد الاقتصادي "جوتمانGutmann " من جامعة نيويورك أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفليSubterranean Economy ، والذي أشار فيه إلى أنَّ المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهين الذي يمكن معه إهمالها. ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها "جوتمان" وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات إنَّ الاقتصاديات الخفية كما ادعى "جوتمان" بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنَّها في بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في الكثير من دول العالم ، وبخاصة المتقدمة منها، بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا؟، وما إذا كان من الممكن قياس حجم الاقتصاد الخفي والتحكم فيه؟، وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجود الاقتصاد الخفي كبيرة أم لا؟. وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد.

ولقد أطلقت تعبيرات متعددة على هذا القطاع من الاقتصاد فقد سمّي بالاقتصاد التحتي والاقتصاد الخفي،والاقتصاد الأسود ، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد السفلي ،والاقتصاد غير الرسمي ، و الاقتصاد الثاني واقتصاد الباب الخلفي وغير ذلك أيا" كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة اكبر من التحليل والفهم.

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث

هدف البحث هو دراسة اقتصاد الظل كظاهرة، وبيان أثاره السلبية على الاقتصاد الوطني، وإيجاد طرق لمكافحته.

لتحقيق هذا الهدف من الضروري حل المهام التالية:

- تحديد جوهر مفهوم وشكل اقتصاد الظل.
- التعرف على أسباب نمو اقتصاد الظل.
- قياس حجم اقتصاد الظل في سوريا .

• التعرف على أساليب محاربة اقتصاد الظل في سورية.

أهمية البحث:

دراسة اقتصاد الظل مهم جدا لأنه يؤثر على مسار العديد من الظواهر الاقتصادية: تشكيل وتوزيع الدخل والاستثمار والنمو الاقتصادي،كما إن اقتصاد الظل أصبح خطرا على سيادة الدولة عموما من النواحي الاقتصادية والاجتماعيةكافة.

مشكلة البحث:

هل اقتصاد الظل تعني بلدان معينة دون غيرها؟ وهل أثار اقتصاد الظل على المستويين الاقتصادي والاجتماعي خطيرة فعلا" إلى درجة استحالة إزالتها ؟ وهل هناك أساليب معينة يجب اعتمادها لعلاج هذه الظاهرة ؟ ما هو حجم اقتصاد الظل في سورية ؟ وكيف يمكن الحد منه؟

ذلك ما سيحاول الباحث من الإجابة عليه في متن البحث والخاتمة

فروض البحث:

1- هل اقتصاد الظل ظاهرة خطيرة تستوجب البحث والدراسة؟ هل هي موجودة في كافة الدول وبمختلف الأنظمة الاقتصادية ؟ وهل يمكن القضاء عليها بشكل كامل ونهائي أم يمكن الحد من نموها ؟.

2- هل يمكن دمج بعضا" من أشكال اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي ؟.

3- ما هي السياسات الاقتصادية المناسبة لحل مشكلة البطالة ومشكلة العشوائيات التي ستساعد في الحد من اقتصاد الظل؟

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج القياسي والوصفي والتحليلي في توصيف الوضع القائم من خلال المعطيات والمعلومات المتوفرة وتحليلها للكشف عن الروابط الداخلية فيما بينها لفهم المشكلة ووضع الحلول المناسبة.

مخطط البحث:

- المقدمة.
- تعريف اقتصاد الظل ،عوامل نموه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .
- واقع اقتصاد الظل في سورية .أشكاله وأسبابه.
- حجم اقتصاد الظل في سورية وأساليب الحد من نموه.
- الاستنتاجات والتوصيات .
- الخاتمة.
- المراجع.

تعريف اقتصاد الظل ،عوامل نموه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

اولا"- تعريف اقتصاد الظل

يعد تعريف اقتصاد الظل مهما" جدا" لأنه وفقا" لتعريفه يتم تحديد وقياس حجمه ويلاحظ انه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف موحد أو محدّد. ولكن يتفق الكثير منهم في مجال الاقتصاد الخفي على أن مصطلح الاقتصاد الظل هو اقتصاد الذي يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي

أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي. غير أن هناك جانبا لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون. على سبيل المثال فان أنشطة الرشوة والعمولات والسرقة وبيع السلع المسروقة وتجارة المخدرات وأنشطة التهريب السلعيوتهريب الأموال وأنشطة القمار والدعارة وأنشطة المافيا إلى آخر هذه القائمة من الأنشطة التي تعد مخالفة للقانون قد تمثل جانبا لا يمكن إهماله.

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن عبارة اقتصاد الظل لا تعني أن كافة المعاملات التي تتم في اقتصاد الظل لا تسجل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي. فهناك احتمال أن يشمل اقتصاد الظل جانبا من المعاملات التي تتم أصلا في الاقتصاد الرسمي. فقد تنتج بعض السلع في الاقتصاد الرسمي ، ومن ثم تسجل بالتبعية ضمن حساباته ، ومع ذلك يتم استخدامها في اقتصاد الظل ، ولا تسجل بالتالي القيمة المضافة التي تتم عليها في اقتصاد الظل ضمن حسابات الناتج الحلي الإجمالي.

مما سبق يمكن تعريف اقتصاد الظل بأنه " الأنشطة المولدة للدخلكافة الذى لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة ، واما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد ". ووفقا لهذا التعريف فان أنشطة اقتصاد الظل تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية ،وهي التي تعرف بالاقتصاد غير الرسمي . وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات والقمار والتهريب التي يطلق عليها أسم الاقتصاد الإجرامي.

ثانياً- عوامل نمو اقتصاد الظل.

هناك عوامل متعددة لنمو اقتصاد الظل إلا أن الباحثين أجمعوا على العوامل الآتية الأكثر تأثيرا لنموه:

1- **ارتفاع مستوى الضرائب والرسوم:** هذا العامل يعد الأهم بين العوامل في نمو اقتصاد الظل وقد تبين تأثيره في مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي ، فارتفاع نسبة الضريبة أكثر من 50 % من الأرباح يحرم الشركة من الحوافز للحصول على مزيد من النشاط، ووفق تقييم خبراء فان الضرائب المباشرة وغير المباشرة إذا تجاوزت 55 % من أرباح الشركات فان هذه الشركات تتحرك في اتجاه اقتصاد الظل .

2-الإفراط في النظم والقيود الحكومية.

من هذه القيود :

- حظر التعامل مع بضائع أو خدمات معينة.
- التدخل في التسعير.
- البيروقراطية في اتخاذ القرارات.

الإفراط في هذه القيود يؤدي إلى الالتفاف عليها والعمل في الظل.

3- دور المشروعات الصغيرة .

يؤدى تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية لاقتصاد الظل، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياوالتي تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب ورسوم .

4- ندرة السلع

قد يكون سبب من الأسباب الرئيسة في نمو اقتصاد الظل هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة ، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها.

5-التهرب من التأمينات الاجتماعية

تقوم بعض الشركات بالتهرب من تسجيل عمالها من تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية وهضم حقوقهم التأمينية والتهرب من دفع المبالغ المترتبة إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

ثالثاً - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاد الظل.

يمكن أن نلاحظ أثار سلبية وإيجابية لاقتصاد الظل :

أ- الآثار السلبية:

1- تفشي الاقتصاد الإجرامي (تهريب – مخدرات – تجارة أسلحة – صناعة وتجارة مواد ممنوعة..الخ)

2- تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع مما يؤدي الى فجوة بين الفقراء والاغنياء وبالتالي الى نتائج سلبيه اجتماعية وسياسية.

3- يساهم هذا الاقتصاد في نشر الأمية نظرا" لتشغيل الأحداث .ويساعد على نشر ثقافة/ المال اهم من العلم/ والحصول على المال بأية وسيلة.

4- ان أغلب العاملين في هذا الاقتصاد لا يخضعون للتأمين أو لأي ضمان ومن ثم فهم معرضون للمخاطر وفقدان حقوقهم وبالتالي الى مآسي اجتماعية.

5- التأثير السلبي على حركة الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض في معدلات نمو الدخل القومي.

6- زيادة معدلات التضخم نتيجة اتجاه اقتصاد الظل باتجاه الإنتاج الاستهلاكي في أغلب الأحيان.

7- سوء توزيع الدخل القومي الذي يؤثر سلبا على عنصر المنافسة والربح وأسعار الصرف.وظهور طبقة أغنياء ذات امكانيات مادية عالية تؤثر سلبا" على الأسعار وعلى القيمة الشرائية لليرة السورية وما نراه من ارتفاع في أسعار العقارات والأراضي ما هو الاّ احد نتائج هذا الاقتصاد.

8- فقدان نظام الضرائب لقوته و للغاية التي اوجد من اجلها، اضافة ان هذا الاقتصاد ينمّي الفساد في جهاز الضرائب بتقديمه الرشاوى للعاملين فيه للتملص من دفع الضرائب المستحقة.

9- يؤدي الى زيادة الانفاق العام وبالتالي زيادة في الموازنات.

10- زيادة في الفاقد في الكهرباء نتيجة للسرقات التي تتعرض لها الشبكات من المنشآت المخالفة وكذلك الحال في شبكات المياه

11- ان اقتصاد الظل يؤدي الى خلل وتضليل في المعلومات والبيانات عند إعداد الخطط السنوية ومن ثم قصور هذه الخطط عن تلبية الحاجات الحقيقية للمواطن.

12- يؤثر سلبا على الاقتصاد النظامي حيث يمكنه تقديم سلع بأسعار اقل من الاقتصاد النظامي لانخفاض تكلفته نتيجة لتهربه من الرسوم والضرائب.

ب- **الآثار الايجابية:**

- يعالج مشكلة البطالة بامتصاصه جزءاً من السكان عبر قنواته التشغيلية.
- يخلق زيادة جزئية في الطلب الكلي ودخول إضافية.
- ينتج بعض السلع والخدمات بأسعار منخفضة لتلبية حاجات الفئات ذات الدخول المتدنية.
- يساهم إلى جانب الاقتصاد الرسمي في رفع معدلات النمو عن طريق توظيف الأموال من نشاطاته في ميادين الاستثمار المتعددة .

النتائج والمناقشة:

واقع اقتصاد الظل في سورية .أشكاله وأسبابه

أولاً- واقع اقتصاد الظل في سورية

تعاني اغلب دول العالم من ظاهرة اقتصاد الظل التي تهدد الكثير من اقتصادات الدول النامية والمتقدمة ، ويمثل هذا النوع من الاقتصاد نسبا" عالية من الناتج القومي في الدول النامية ، فلقد أظهرت نتائج دراسة خلال الفترة (1988-2000) أصدرها صندوق النقد الدولي تقديرات حجم الاقتصاد الخفي بنسب تتراوح بين 35%- 44% من إجمالي الناتج القومي في البلدان النامية ، و بنسب تراوحت بين 14%-16% من إجمالي الناتج القومي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .(1)

في سورية حسب التقديرات في دراسات سابقة فإن اقتصاد الظل يشكل ما نسبته 35-40 بالمائة من حجم الاقتصاد الكلي(2) . كما أن له طبيعته وخصائصهفهذا الاقتصاد لا يلتزم بأي شيء تجاه الدولة من ناحية الضرائب أو الرسوم وبنفس الوقت يستفيد من خدمات البنية التحتية الموجودة كما ن اغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية دون رقابة مستخدمة مواد أولية ذات منشأ داخلي ويتفاوت دخل العاملين فيه فمنهم من يسعى لتأمين متطلبات الحياة ومنهم من يتجه نحو الثراء السريع إضافة إلى اعتماده على الاستخدام الكثيف للعمال بدلا من رأس المال وبعيداً عن التكنولوجيا المتطورةوخصائصه وهولا يدفع سوى نسبة ضئيلة من ضرائب الدخل وبالتالي فان حجم اقتصاد الظل يتزايد مع تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

يشير واقع اقتصاد الظل في سورية إلى أن قسما منه يرتبط بمنشآت ثابتة ومحددة جغرافياً مثل (مراكز الصرافة، ملاهي ليلية، ورش الإصلاح، حلاقين، دكاكين، بعض الورش الصغيرة، الخ..)، وبعضهم الآخر غير مرتبط بمكان جغرافي محدد وغير مسجلة رسمياً مثل (عمال الأجرة، الباعة المتجولون، خدام البيوت، مدرسون خصوصيون، متعهدي الأعمال وضامني المواسم الزراعي كماتشير عدد من البيانات الإحصائية إلى أن أكثر من 50% من المشتغلين في القطاع غير المنظم أعمارهم بين 15-29 سنة.

ولاقتصاد الظل في سورية خصائصه هي:

1 - إن أغلب الاعمال التي تدخل تحت مفهوم اقتصاد الظل لا تحتاج الى اموال كبيرة.

2- أغلب هذه الأعمال تأخذ الطابع العائلي .

3- في أغلب الاحيان ليس هناك فصل بين الإدارة والملكية حيث يدير المشروع صاحب راس المال.

1- منشورات صندوق النقد الدولي 2002- قضايا اقتصادية-الاختباء وراء الظلال ص 201-222

2- سلمان ، حيان أحمد ، مجلة الاقتصاد والنقل، عدد/7/ تموز، 2007 ، الاقتصاد الخفي ما زال خارج الخطة والتغطية، صفحة 64-65

4- لا تقوم هذه المنشآت بتسديد ما عليها من رسوم وضرائب.

5- هذه المنشآت تستخدم في أغلب الأحيان تكنولوجيا قديمة غير متطورة.

6- أغلب إنتاجها موجه للمستهلك الداخلي وهي بمواصفات متدنية.

7- يتواجد في مناطق شعبية مخالفة ورخيصة أو في المنازل بعيده عن الرقابة.

8- أغلبها يأخذ طابع المؤقت والمتغير والذي يسعى الى الربح الكبير والثراء السريع.

ثانياً- بعض أشكال اقتصاد الظل في سورية:

أ- التهرب الضريبي:

لهذا التهرب أسبابه فهو إما لعدم التقييم الصحيح للضرائب المستوجب دفعها ومن ثم يحاول صاحب النشاط الاقتصادي التهرب من دفعها. أوبسبب الفساد الاداري في اجهزة الجباية حيث يتم تخفيض الضرائب الواجب دفعها مقابل حصول موظف الجباية على مبلغ معين .

يبلغ حجم التهرب الضريبي في سورية حوالي 200 مليار ليرة سورية (3).

يلاحظ أن التهرب من الضرائب هي الأكثر في القطاع الخاص فمساهمة القطاع الخاص **في** الناتج المحلي السوري الإجمالي تصل إلى 600 مليار ليرة **سورية** أي بنحو64% (4)

في حين ان الضرائب التي يدفعها هي بحدود17% الأمر الذي يشير بوضوح الى وجود تهرب ضريبي كبير في هذا القطاع.

يتخذ التهرب الضريبي عدة أشكال يمكن أن نؤطرها في البنود الرئيسية الآتية:

1- كتمان النشاط كلياً بحيث لا يصل عنه أي معلومات موثقة للدوائر المالية وبالتالي لا يدفع أية ضرائب على الإطلاق، وهذا أكثر أشكال التهرب أماناً وهو يشمل:

أ - جميع وكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يوثقون وكالاتهم أصولاً، وهذا واحد من أكبر بنود التهرّب، فإذا كان حجم المستوردات في سورية وفق المجموعة الإحصائية لعام2010 نحو812 مليار ليرة سورية وكان وسطي نسبة العمولة 4% فإن حجم التهرب من هذا البند لوحده يزيد عن 32 مليار ليرة سورية حسب التشريعات الضريبية الحالية.

ب- عدد كبير من مصانع صغيرة وورش صناعية وورش مقاولات ومكاتب تجارة وخدمات مختلفة تعمل بدون أي ترخيص، وهي تبلغ عشرات الآلاف، ويقدر البعض أن حجم الصناعة غير المرخصة في القطاع الخاص يعادل حجم المرخصة منها.

2- إخفاء كل ما هو ممكن من رقم الأعمال في جميع بيانات مكلفي ضرائب الأرباح الحقيقية، وهذا يحدث بخاصة في النشاطات الداخلية التي لا تدخل فيها الدولة كطرف، ولا تمر هذه النشاطات على أي دائرة حكومية لأي سبب كان.

3- زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي حيث يتم زيادة تكاليف المواد والمستلزمات السلعية أو النفقات الإدارية، وذلك بقصد تقليص الأرباح الظاهرة وبقصد التعويض عن تكاليف قوة العمل (الأجور) حيث يتم التصريح عن عدد أقل من قوة العمل وسداد ضرائب أجورهم أقل، ويلجأ لهذه الطريقة بخاصة المكلفون بضرائب عقود تنفيذ أعمال للحكومية حيث تتوفر قيمها الحقيقية لدى الدوائر المالية.

3- عكروش، محمد، دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب في سورية وأثره على التنمية.2005، مجلة جامعة تشرين المجلد/27/2005

4- رئاسة مجلس الوزراء –المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية لعام 2010 - دمشق 2010.

4 –تخفيض سعر مبيع السلع والخدمات ليتم تخفيض حجم الإيرادات وبالتالي تخفيض الضريبة الواجب دفعها.

5 – تنظيم رخص استيراد بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالتجارة كأقربائهم والعاملين لديهم بقصد الاستفادة من المعدلات المنخفضة لضرائب الشرائح الأولى ، وبقصد التهرّب من الحصول على براءة ذمة مالية للمستورد نفسه الذي تأخر عن سداد ضرائبه.

6– مكلفو ضريبية الدخل المقطوع، وتشمل هذه الفئة صغار التجار والحرفيين وأصحاب الحوانيت وأصحاب المهن العلمية من أطباء وصيادلة ومهندسين ومحامين ومحاسبين قانونين ومن شابههم، وهم غير مطالبين بتقديم بيانات ضريبية، حيث يقوم مراقبو الضرائب بزياراتهم ميدانياً والتعرف على حجم نشاطاتهم بمختلف السبل لتقدير أرباحهم ومن ثم فرض الضريبة المناسبة، وفي الواقع فإن زيارات الاستطلاع نادراً ما تتم ويتم فرض ضريبة وفق أسس غير علمية مما يخلق تمايز غير عادل بين المكلفين ويفسح في المجال أمام تدخلات فاسدة، .

7– التهرب من ضريبة دخل الرواتب والأجور، حيث يقوم أصحاب الأعمال في القطاع الخاص بعدم سداد ضريبية دخل الأجور والرواتب عن معظم العاملين لديهم.

8–يقوم المكلفون بتقديم بيانات خاسرة أو بأرباح قليلة لأسباب عديد، منها تأخير دفع الضريبة ما أمكن ربما لعدة سنوات إلى حين صدور مرسوم عفو عام لمناسبة ما، فيشمل مبالغ الفوائد بالعفو.

ب– التهرب الجمركي:

يقصد بالتهرب الجمركي سعي المستورد الذي يدخل بضائعه عبر المراكز الجمركية، لدفع رسوم جمركية أقل مما تفرضه التشريعات مستخدماً أساليب فاسدة.

يتخذ التهرب الجمركي عدة أشكال أهمها:

1–تقليص قيمة فواتير السلع المستوردة بنسب تصل إلى ما دون لوائح الأسعار المعتمدة من قبل الجمارك كي تقوم الجمارك بتطبيق لوائح أسعارها التي تقل غالباً عن الأسعار الفعلية بنسب عالية ، وهنا يحصل المستورد على تخفيض في الرسوم بنفس النسبة مما يحرم خزينة الدولة من الكثير من الإيرادات .

2– تخليص البضاعة تحت بند جمركي آخر غير بندها الحقيقي بحيث تكون رسوم البند البديل أدنى .

3– يتم تصنيف بعض المستوردات تحت بند جمركي مسموح بينما هي في الحقيقية تعود لبند جمركي محظور استيراده .

4– تقديم وثائق شحن بأقل من الكمية الحقيقية(جزء منها) ثم يدخل كامل الكمية.

ج–الفساد الإداري.

يعرف الفساد بسوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة.

جاءت سورية في مرتبة متأخرة جداً في تقرير المنظمة الدولية للشفافية لمكافحة الفساد لعام 2009 إذ حلت بالمرتبة 126 عالميا" من أصل 180 دولة.(5)

5–http://www.theguardian.com/news/datablog/2009/nov/17/corruption–index–transparency–international25 Apr 2014

د- تجارة المخدرات:(6)

بلغ عدد القضايا المتعلقة بموضوع المخدرات خلال عام 2008 نحو 4745 قضية في الوقت الذي وصل فيه عدد المتهمين في هذه القضايا إلى 7296 متهماً، في حين وصل عدد القضايا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2009إلى 2480 قضية وعدد المتهمين فيها3826.

ثالثاً- أسباب ارتفاع نسبة اقتصاد الظل في سورية

1- الأنظمة الضريبية غير الواضحة وغير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات ، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن ، وأن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد.

2- ارتفاع الاقتطاعات من الرواتب في الاقتصاد الرسمي كنسب مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية لا يتم فيها مثل هذه الاقتطاعات.

3- مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ،وهذه تشجع الأفراد على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية.

4- تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية والتي تدفع الأفراد إلى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها.

5- الفجوة الكبيرة بين عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحيةٍ أخرى تؤدي إلى خلق جيش من البطالة تدفعه ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي تدفع بهم إلى التشتت والضياع و المساهمة بتكريس ظاهرة اقتصاد الظل.

6- الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكالها وهذا يقود إلى نمو اقتصاد الظل.

حجم اقتصاد الظل في سورية وأساليب الحد من نموه.

أولا"- قياس حجم اقتصاد الظل في سورية

لم يتفق الباحثون على طريقة موحدة لقياس حجم اقتصاد الظل، فقد تناول كل منهم طريقة عدها الأنسب لقياس حجم اقتصاد الظل .وقد وردت في بحوث اقتصاد الظل عدد من الأساليب لقياس وتقدير اقتصاد الظل ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر أهم الطرق المستخدمة :

1- طريقة التقدير المباشر: أي باعتماد أسلوب تقدير النشاطات التي يعمل بها، وتقدير دخول العاملين فيه في كل المجالات، ثم يحسب الدخل التقريبي لهذه القطاعات، ويجمع بعد ذلك جمعاً جبرياً وتراكمياً، فنصل إلى تقدير حجمه، ومن أهم عيوب هذه الطريقة أنها تفتقر إلى الدقة ولكنها تستخدم في عدة دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

2-طريقة الإحصائيات السكانية وقوة العمل: من خلال استخدام باحثين متخصصين بحساب الإنتاجية فيتم حساب الفارق بين قوة العمل، وعدد العاملين، وبالتالي يتم حساب الإنتاج الإجمالي الفعلي عن طريق (عدد العمال × إنتاجية العامل الواحد)، ويكون الإنتاج في اقتصاد الظل أي غير الرسمي يعادل (الفارق بين قوة العمل وعدد العاملين × إنتاجية العامل).

6-http://www.safaene.org/vb/showthred/php , 30 Apr 2014

إن هذه الطريقة تحتاج إلى معرفة دقيقة بتقدير إنتاجية العمل في كل قطاع، لكنها تعطي صورة تقريبية عن حجم هذا القطاع، ومن أهم الدول التي تستخدم هذه الطريقة /إيطاليا وبعض دول الاتحاد الأوربي الأخرى.

3-اعتماد الدراسات القطاعية وأسئلة الاستقصاء. من خلال توزيع استمارات تتضمن مجموعة أسئلة وتتناول البائعين والشارين، وبعد إملائها يتم المقارنة بين أجوبة كل منها. كأن نركز على جانب الإنفاق مثلاً لفئة معينة من الناس ونقارنها مع مصادر الدخل الرسمية وهكذا مع الفئات الأخرى، والفارق بين الدخول الرسمية والإنفاق الفعلية يعبر عن حجم الاقتصاد غير الرسمي.

إن هذه الطريقة تحتاج إلى جهد كبير وتخصص علمي دقيق في صياغة الأسئلة والاستنتاجات وتطبق هذه الطريقة في الدول الاسكندينافية وبخاصة (السويد والنرويج).

4- طريقة الناتج الإجمالي، وتطبق هذه الطريقة في مصلحة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية باعتماد مبدأ الانتقال من الجزئي إلى الكلي، من خلال اعتماد عدد من الأسر بشكل عشوائي، ودراسة أوجه الإنفاق ومصادر الدخل مع التركيز على أوجه الإنفاق الترفي.

وتؤخذ مجموعة من الأسر الأخرى في مستويات اجتماعية مختلفة وبنفس الطريقة يحسب دخلها ومصروفها وبعدها تحسب على مستوى الاقتصاد الكلي، ونقارن بين الدخل الإجمالي الرسمي مع الدخل المحسوب فالفارق بينهما هو (الاقتصاد غير الرسمي)، وهي شبيهة إلى حدٍ ما بطريقة أسئلة الاستقصاء المعتمد لحساب حجم ونسبة هذا الاقتصاد .

5-طريقة تعتمد على مؤشرات جزئية، مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء، أو الماء، واعتماد مؤشر التشغيل النظامي ويتم هذا من خلال المقارنة بين المستهلك والمحصل قيمته إلى خزينة الدولة.

كما نرى أن هناك عديد من طرق حساب اقتصاد الظل وبالرغم من كثرة هذه طرق لم نجد في الأبحاث والدراسات المتعلقة باقتصاد الظل في سورية أن أي من الباحثين قد قام باحتساب هذه النسبة بل كانت تعطى أرقاما" تقريبية تتراوح بين 20% و 40 % دون أن تكون لهذه النسب أية مرجعية حسابية ، نحن قمنا باستخدام طريقة غوتمان(7) لحساب نسبة الظل في سورية خلال 5 سنوات اعتبارا" من 2004 نظرا" لتوفر البيانات المطلوبة للحساب. تعتمد هذه الطريقة على قياس نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي تعتمد على الأسس الآتية:

-سرعة دوران الوحدة النقدية في الاقتصاد الرسمي وفي اقتصاد الظل واحدة.

-كتلة النقود المتداولة تتضمن النقود المتداولة رسميا" و النقود المتداولة في اقتصاد الظل.

-النسبةC/M1 تبقى ثابتة دون تغيير إذا لم يكن هناك اقتصاد ظل وتتغير هذه النسبة بتغير حجم اقتصاد الظل . في دراستنا اعتبرنا سنة 2005 سنة أساس لقياس نسب اقتصاد الظل في بقية السنوات كون النسبة C/M1 كانت اقل قيمة لها في سنة2005.

7- Gutmann, P. " The Subterranean Economy " Financial Analysts Journal, Nov. Dec..197

-يتم حساب اقتصاد الظل من المعادلة :

$$SE\% = (C - Ko.D) / M1$$

-حيث

C – النقد المتداول خارج المصارف

D- الودائع تحت الطلب

M1= C + D

K0- يساوي أقل قيمة ناتجة من قسمة C /M1 خلال الفترة الزمنية المدروسة وفي دراستنا يساوي 0.45

من الجدول/ 1 / نرى أن العملة في التداول خلال فترة الفترة 2004-2209 ظهرت أكبر من الودائع تحت الطلب واستمرت بالتزايد مما اضطر الباحث إلى حساب نسبة النقود في التداول من مجموع عرض النقد الذي يتكون من الودائع تحت الطلب والنقود في التداول.

من نتائج قياس اقتصاد الظل في سورية نرى أن النسبة تراوحت بين 33% و 40% وهذه النتيجة تتطابق مع توقعات الباحثين لاقتصاد الظل في سورية. وقريباً من نسب اقتصاد الظل لبعض الدول المتقدمة اقتصادياً فمثلاً في عام 2011 كانت نسبة اقتصاد الظل في بعض الدول كما يأتي(8):

روسيا 44% البرازيل 39% ألمانيا 39% فرنسا 15%

ايطاليا 27% بريطانيا 13% اسبانيا 23% اليابان 11%

جدول / 1/ قياس حجم اقتصاد الظل في سورية من عام 2004 وحتى 2009

باستخدام طريقة غوتمان وباعتبار عام 2005 عام الأساس للحساب (9).

السنة	C	D	C+D=M1	K=C/M1	Ko.D	GDP official	Shadow GDP	اقتصاد الظل%
2004	332659	278201	610860	0.54	125190	2174192	869680	40
2005	348729	312971	697700	0.45	140837	2654585	796375	30
2006	399167	288272	687438	0.58	129722	2969597	1163949	39
2007	422365	309304	731669	0.61	139187	3465787	1351656	39
2008	468815	358445	827260	0.57	161300	4158909	1538796	37
2009	492952	423066	916018	0.54	190380	4284726	1413959	33

ثانياً- مكافحة اقتصاد الظل في سورية

مكافحة اقتصاد الظل والحد من نموه هو أمر معقد ويحتاج الى الجهد والمتابعة والخطط والزمن، لكنه ليس مستحيلاً واذا كان من الصعب على جهة حكومية واحدة أن تضبطه وتقوم بما يلزم في هذا الاتجاه ، فإن تعاوناً جدياً بين الجهات الحكومية لا بد أن يحقق النتائج المرجوة، لأن كل من يمارس اقتصاد الظل إنما يمارسه على الأرض

8- 2011www.tackletaxhavens.com/cost-oftax-abuse-tn

9- إحصائيات مصرف سورية المركزي للأعوام 2004-2009- دمشق. ومعالجة الباحث للبيانات.

السورية وضمن الحدود الادارية لمجالس القرى والبلدات والمدن والمحافظات، والجميع تحت القانون فما نحتاج اليه فقط تشريعات ومتابعة وعمل جدي لا يعرف طرق الفساد والمصالح الخاصة لكي يعمل تحت القانون.

وتكون عملية الحد من اقتصاد الظل باتجاهين وفق مكونات هذا الاقتصاد فمكون غير المشروع وغير المصرح به من اقتصاد الظل لا يمكن أن ينظم بل القضاء عليه بشكل كامل أو على الأقل وضع برنامج وسياسات للحد منه كسياسة مكافحة التهريبومكافحة المخدرات او سياسة مكافحة الفساد وغيرها.

تقوم الحكومة وباستمرار من وضع برامج وآليات للحد من هذا الاقتصاد فقد وضع برنامج تبسيط بيئة الأعمال الممول من الاتحاد الأوروبي الذي بدأ في العام 2009، والذي كان من المفترض أن تنتهي نشاطاته في العام 2013،(توقف الاتحاد الأوروبي عن دعم برنامج تبسيط الإجراءات وبيئة العمال منذ المؤامرة على سورية) حيث يسهم في الإصلاح الاقتصادي من خلال تحسين وتبسيط بيئة الأعمال في سوريا بما يتوافق مع الاحتياجات الوطنية.

قامت وزارة المالية بعدة اجراءات للحد من اقتصاد السوق فأصدرت مرسوماً تشريعياً يخفض المعدلات الضريبية واستخدام مبدأ الحسم الديناميكي لمتغير العمالة، حيث منح المرسوم 51 تخفيضاً ضريبياً بمقدار درجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم 25 عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية، ويصبح هذا التخفيض درجتين بالنسبة إلى المنشآت الصناعية التي تستخدم 75 عاملاً فأكثر، كما يصبح هذا التخفيض 3 درجات بالنسبة إلى المنشآت الصناعية التي تستخدم 150 عاملاً فأكثر.

الاستنتاجات والتوصيات:

إننا وخلال بحثنا توصلنا إلى الاستنتاجات الآتية للحد من ظاهرة اقتصاد الظل وهي:

1- استصدار تشريع يحث ممارسي نشاط الظل على ترخيص منشآتهم في موقعها ووضعها الراهن بشكل مجاني دون أي محاسبة رجعية ولمدة محددة ، ريثما يتاح لهم تسوية أوضاعهم، ومن ثم تقديم محفزات للقيام بذلك من خلال اعفاءات مقدمة لهذه الغاية.

2- استصدار تشريع آخر يمنح المرخصين إعفاءات من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والتأمينية لمدة محددة للقيام بتنظيم مهنتهم.

3- أن نمو اقتصاد الظل له علاقة كبيرة بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر تشكل نحو 95% من إجمالي نشاطه، لذلك فإن تخفيض سقف الشروط الواجب توافرها لترخيص هذه المنشآت قد يسهم في الحد من انتشاره.

4- تبسيط الإجراءات منذ تسجيل الشركة والحصول على رخصة ممارسة أنشطة الأعمال وصولاً إلى تعديل القوانين المتعلقة بالمنافسة وحقوق الملكية وقانون التجارة.

5-إعادة النظر في طريقة جباية وفرض الضرائب.

6-إيجاد آليات جديدة ومشجعة للتمويل، وبخاصةالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من أجل تطويق اتساع هذا القطاع غير المنظم.

7- تنظيم السكن العشوائي الذي يعتبر العامل الأساسي في انتشار هذا القطاع، وإعادة النظر في آليات توفير البنى التحتية من كهرباء وماء وهاتف وغيرها، حيث يتطلب منحها براءة ذمة مالية، خصوصاً في مناطق المخالفات سواء للسكن أو العمل التجاري.

8- إصدار تشريع شديد يعاقب وبشكل حازم كل ممارس جديد لنشاط اقتصاد الظل.

9- إصلاح التشريعات الضريبية لتصبح أكثر مرونة وموضوعية وعدالة.

10- فرض نظام الفوترة سيؤدي إلى إظهار كل عملية بيع وشراء، ومن ثم سينكشف هذا القطاع غير المنظم.

11- إصلاح قانون العمل النافذ، حيث إن هذا القانون بصيغته الحالية يساعد على التهرب والعمل في الظل.

الخاتمة :

استهدف البحث دراسة ظاهرة اقتصاد الظل في سورية و أثرها على الاقتصاد الرسمي.إذ بدأنا بتحديد و تعريف الظاهرة و عناصرها و علاقتها بالاقتصاد الرسمي و الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى نشوء و تطور الاقتصاد الخفي، كما تطرقنا لمختلف أساليب تقدير الاقتصاد الخفي . ودرسنا واقع اقتصاد الظل في سورية وبيّنا خصائص هذا الاقتصاد في سورية ومكوناته وقمنا بتحليل أسباب نمو هذا الاقتصاد في سورية وآثاره الضارة الاجتماعية و الاقتصادية، ومن خلال ذلك عرضنا الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة للحد من ظاهرة اقتصاد الظل في سورية.ثم قمنا بحساب نسبة اقتصاد الظل في سورية حيث جاءت نسبته بين 33% و40% وهي نسب قريبة من النسب التقديرية التي كان يقدرها الباحثون. ثم اقترحنا بعض السياسات للحد من اقتصاد الظل.

المراجع:

1- منشورات صندوق النقد الدولي 2002- قضايا اقتصادية-الاختباء وراء الظلال ص 201-222

2- سلمان،حيان أحمد ، مجلة الاقتصاد والنقل ،عدد/7/ تموز 2007 ، الاقتصاد الخفي ما زال خارج الخطة والتغطية. صفحة 64-65.

3- عكروش ، محمد ، دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب في سورية وأثره على التنمية .2005، مجلة جامعة تشرين المجلد /27/2005

4- رئاسة مجلس الوزراء –المكتب المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية لعام 2010 –دمشق 2010.

5-http://www.theguardian.com/news/datablog/2009/nov/17/corruption-index-transparency-international 25 Apr 2014

6- http://www.safaene.org/vb/showthred/php 30 Apr.2014

7-Gutmann, P. " The Subterranean Economy " Financial Analysts Journal, Nov. Dec..197

8 - 2011www.tackletaxhavens.com/cost-oftax-abuse-tn

9- إحصائيات مصرف سورية المركزي للأعوام 2004-2009- دمشق. ومعالجة الباحث للبيانات.